وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الخميس
التاريخ :	٧-١-٢٠٢١

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العجيل يستقبل نقابة الخبراء

استقبل رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار أحمد العجيل ونائب رئيس محكمة التمييز المستشار د. عادل بورسلي، أمس، ممثلين عن نقابة الخبراء، بمناسبة التشكيل الجديد لمجلس إدارة النقابة.

وأعلنت النقابة، في بيان، أن "اللقاء تمحور حول القضايا التي تهم الخبراء"، مؤكدة أنه "كان إيجابياً، إذ أبدى المستشارون اهتمامهم بالخبراء ووعدوا بمتابعة قضاياهم لما يحقق المصلحة العامة".

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٧-١-٢٠٢١	٦	٤٦٢٦

الراي
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

محمد بن ناجي رئيساً للمحكمة الدستورية

| كتب أحمد لازم |

صدر مرسوم أميري بتعيين المستشار محمد بن ناجي رئيساً للمحكمة الدستورية، وتعيين كل من المستشارين فؤاد الزويد وعادل البحوه وصالح المريشد وعبدالرحمن الدارمي أعضاء أصليين في المحكمة الدستورية، إضافة إلى تعيين المستشارين إبراهيم السيف ووليد المعجل أعضاء احتياط للمحكمة، حيث سيؤدي المستشارون القسم مطلع الأسبوع المقبل.

وقال مصدر قضائي إنّ المجلس الأعلى للقضاء كان قد اختار، في إحدى جلساته، المستشار بن ناجي رئيساً للمحكمة الدستورية خلفاً للمستشار يوسف المطاوعة الذي انتهت خدمته القضائية لبلوغه السن القانونية في 30 سبتمبر الماضي، حيث تم اختيار بن ناجي وفقاً لاقتراع سري، مضيفاً أن المجلس ضم كلا من المستشارين فؤاد الزويد وعادل

المستشار محمد بن ناجي

البحوه ووليد المعجل إلى عضوية المحكمة الدستورية، إلى جانب الأعضاء صالح المريشد وعبدالرحمن الدارمي وإبراهيم السيف.

وذكرت المصادر أنه تقرّر تحديد نهاية الاسبوع المقبل موعداً لتحديد الجلسات والنظر في الطعون الانتخابية لمجلس الامة 2020.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٧-١-٢٠٢١	٦	١٥٠٥٩

الأنباء
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الزويد والبحوه والمريشد والدارمي أعضاء أصليين في المحكمة

مرسوم بتعيين بن ناجي رئيساً لـ «الدستورية»

عبدالكريم أحمد

تأكيدا لما انفردت بنشره «الأنباء»، صدر مرسوم أميري بتعيين المستشار محمد جاسم بن ناجي رئيسا للمحكمة الدستورية خلفا للمستشار يوسف المطاوعة الذي انتهت خدمته القضائية لبلوغه السن القانونية في 30 سبتمبر الماضي.

وجاء بالمرسوم: تعيين المستشارين عادل الزويد وعادل البحوه وصالح المريشد وعبدالرحمن الدارمي أعضاء أصليين في المحكمة، كما نص المرسوم على تعيين كل من المستشارين إبراهيم السيف ووليد المعجل عضوين احتياطيين في المحكمة.

المستشار محمد جاسم بن ناجي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٧-١-٢٠٢١	٢	١٦٠٦٠

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مجلس الوزراء يعقد اجتماعاً لحسمها.. ورأيان حول الاستجواب: عمل برلماني صرف.. أو تدخل في صلاحيات السلطة التنفيذية

استقالة الحكومة مع إجراء آخر.. والخالد زاهد في المنصب

مريم بندق

توقعت مصادر مطلعة في تصريحات خاصة لـ «الأنباء»، أن يلتئم مجلس الوزراء في اجتماع غير اعتيادي لحسم خيارات الحكومة، والتي منها تقديم استقالة الى صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، وذلك على خلفية تقديم استجواب ثلاثي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد من النواب ثامر السويط، وخالد العتيبي، وبدر الداهوم، ومتبوعا بردود فعل سريعة سجلت تأييد 38 نائبا للمساءلة من ضمنهم مقدمو الاستجواب، مع طرح بعض النواب خيار «عدم التعاون».

وأكدت مصادر خاصة لـ «الأنباء»، ان الاستجواب سياسي، وان المحكمة الدستورية غير معنية بالنظر فيه، ولا أحد يستطيع التعقيب عليه لأنه عمل برلماني صرف، ولا مجال لإحالته الى المحكمة الدستورية، فليس من اختصاص المحكمة الدستورية أن تحكم على الاستجوابات بأنها صحيحة أو تحمل مخالفة، فالمحكمة الدستورية لا تنظر الى الاستجواب على انه دستوري أو غير دستوري، وإنما هي معنية بتفسير مواد الدستور، وقد سبق أن فسرت مواد الدستور المتعلقة بالاستجواب، مثل المادتين 101 و102 من الدستور، ومن الضوابط التي أرستها أنه لا يجوز الاستجواب مطلع الفصل التشريعي، وأيضا هي تنظر بمدى دستورية قانون أو لائحة من عدمها.

وزادت قائلة: إنه لا مجال ايضا لإحالته الى اللجنة التشريعية، فالحكومة لم تعد تملك أغلبية في المجلس بعد تأييد 38 نائبا للاستجواب. هذا، ورأت مصادر أخرى ان استجواب رئيس الوزراء يحمل شبهات دستورية، ففي المحور الأول الخاص بتشكيل الحكومة تضمن تدخلا مباشرا في الاختصاصات الأصيلة للسلطة التنفيذية ولرئيس الحكومة، مضيفة: والتدخل أيضا في الحق الدستوري للحكومة بالمشاركة في التصويت لانتخابات رئيس وأعضاء مكتب المجلس، والمحور الثالث الخاص ببرنامج عمل الحكومة، لأنه لم يمر سوى 20 يوما فقط على تشكيلها ووجه لها الإخلال بالمادة 98 وهي لم تكمل الشهر من عمرها، مشيرة إلى حق الحكومة في إحالة الاستجواب إلى المحكمة الدستورية لتقول كلمتها.

وردا على سؤال حول إعادة تكليف سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، أجابت المصادر بأنه ليس لديها علم بذلك وان كانت تعلم ان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد أصلا «زاهد في المنصب».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٧-١-٢٠٢١	١	١٦٠٦٠

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مدة تعيين قياديها محددة سلفاً

7 جهات لا يشملها قرار إنهاء المراسيم بدرجة وزير

سالم عبدالغفور

أبلغت مصادر حكومية **القبس** بأن توصية مجلس الخدمة المدنية، بإصدار مرسوم بإنهاء العمل بالمراسيم الصادرة بالتعيين بدرجة وزير، تستهدف تنظيم مدة الحصول على الدرجة، لا سيما للفئة التي حصلت عليها بمراسيم غير محددة المدة وهم الأغلبية.

وكان مجلس الخدمة المدنية قد أوصى مجلس الوزراء بإصدار مرسوم بإنهاء العمل بالمراسيم الصادرة بالتعيين بدرجة وزير اعتباراً من 31 /1 /2021 لمن تجاوزت مدة تعيينهم بهذه الدرجة أربع سنوات، ويستمر من لم تتجاوز مدة تعيينهم 4 سنوات للمدة المتبقية منها، على أن يراعى مستقبلاً التعيين أو التجديد لهذه الدرجة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بناء على عرض الوزير المختص، وقرر المجلس الموافقة على مشروع المرسوم ورفعه إلى سمو أمير البلاد.

وأشارت المصادر إلى أن المعينين بمراسيم محددة المدة تسري مراسيم تعيينهم كالمعتاد إلى نهاية المدة، سواء كانت 4 سنوات أو 5 سنوات، ما يعني أن مرسوم إنهاء الخدمة لا يشمل العديد من الجهات، منها: الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، بنك الكويت المركزي، هيئة تشجيع الاستثمار، جهاز الأمن الوطني، هيئة الاتصالات، وجهاز المراقبين الماليين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٧-١-٢٠٢١	٢	١٦٩٩٢

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٧-١-٢٠٢١	٤	٤٦٢٦

الكويتية
صوت الكويت
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

فعل المادة 116 بعد إبلاغه رسميا بغيابها

الغانم يرفع الجلسة «التكميلية» لعدم حضور الحكومة

«المادة تنص بأن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة مجلس الأمة التكميلية أمس لعدم حضور الحكومة.

وقال الغانم في كلمة له في الجلسة «لعدم حضور الحكومة ولإبلاغها لي رسمياً بعدم حضورها جلسة اليوم – أمس – ترفع الجلسة وفقا للمادة من (116) من الدستور».

وتنص المادة سالفة الذكر على التالي «يسمع رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مجلس الأمة كلما طلبوا الكلام ولهم ان يستعينوا بمن يريدون من كبار الموظفين او ينيبوهم عنهم وللمجلس أن يطلب حضور الوزير المختص عند مناقشة امر يتعلق بوزارته.

ويجب ان تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض اعضائها».

وكانت جلسة مجلس الأمة العادية أمس الاول والتي «طيرتها» السجالات النيابية بشأن احداث الجلسة الافتتاحية، بعد ثلاث ساعات من انعقادها، والتي شهدت سابقة برلمانية برفض المجلس التصديق على بند مضبطتي الجلستين السابقتين، قدّم استجواب «ثلاثي» إلى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد من ثلاثة محاور، وأعلن 36 نائباً تاييدهم له، من ضمنهم مقدموه النواب ثامر السويط وخالد العتيبي وبدر الداهوم.

وجاءت المحاور الثلاثة تحت عناوين مخالفة صارخة لأحكام الدستور لدى تشكيل الحكومة بعدم مراعاة عناصر المجلس الجديد واتجاهاته، وهيمنة السلطة التنفيذية على تكوين البرلمان، إضافة إلى الإخلال بالالتزام الدستوري في المادة 98 من الدستور عبر المماطلة في تقديم برنامج عمل الحكومة.

وكان قد اعلن رئيس المجلس مرزوق الغانم، انه تسلّم استجواباً مكوناً من ثلاثة محاور إلى رئيس الحكومة، من النواب ثامر السويط وخالد العتيبي وبدر الداهوم، مشيراً إلى انه ابلغ سمو الرئيس بالاستجواب، وسيتم إدراجه على جدول اعمال أول جلسة عادية مقبلة.

وبموجب قرار المجلس في جلسة امس، التي ترأسها من بدايتها حتى نهايتها نائب الرئيس احمد الشحومي، فإنه تم رفض التصديق على مضبطة الجلسة الافتتاحية التي شهدت تادية الأعضاء اليمين الدستورية، وانتخابات الرئيس واعضاء مكتب المجلس، إضافة إلى مضبطة الجلسة الخاصة التي شهدت انتخابات اللجان البرلمانية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٧-١-٢٠٢١	٥	٢٥٧٧

القبس

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

5 نواب: لصحة انعقاد الجلسات من دون حكومة

تقدم النواب مهلهل المضف، مهند الساير، عبدالله جاسم المضف، د. حسن جوهر، ود. حمد روح الدين، باقتراح بقانون يقضي بصحة انعقاد جلسات مجلس الأمة من دون حضور الحكومة.

ونص المقترح على إضافة فقرة خامسة إلى المادة 74 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، بأن تعقد جلسات المجلس في حال غياب الحكومة متى اكتمل النصاب القانوني لها.

وتطرقت المذكرة الإيضاحية للقانون إلى أن المشرّع الدستوري اكتفى، في إطار بيان النصاب اللازم لصحة اجتماعات مجلس الأمة، بحضور أكثر من نصف الأعضاء، ولما كانت المادة 80 من الدستور تنص على أنه «يتألف مجلس الأمة من خمسين عضواً ينتخبون بطريقة الانتخاب العام السري المباشر وفقاً للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب».

وذكرت انه متى حضر في الزمان والمكان المقررين لاجتماع مجلس الأمة أكثر من نصف الأعضاء، الاجتماع صحيح سواء بحضور الوزراء، أو بعضهم، أو من دون حضورهم.

وأضافت «صحيح أن المادة 116 من الدستور تنص على أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها، إلا أن هذه المادة تنظم ثلاث مسائل: الأولى هي حق رئيس مجلس الوزراء والوزراء في الحديث في أثناء جلسات المجلس، حيث توجب منحهم الكلام كلما طلبوا ذلك، أما الثانية فهي الرخصة التي منحها المشرع الدستوري لرئيس مجلس الوزراء والوزراء في الاستعانة بكبار الموظفين ورخصة إنابتهم عنهم في الحديث، أما الثالثة فهي حق المجلس في طلب حضور الوزير المختص عند مناقشة أمر يتعلق بوزارته، أما بالنسبة لما تنص عليه الفقرة الأخيرة من تلك المادة وهو (ويجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها)، فإن المقصود بذلك هو تأكيد عدم جواز تمثيل الوزارة بغير رئيس الوزراء أو الوزراء، أي وضع حدود للرخصة التي منحها المشرع الدستوري لرئيس الوزراء والوزراء بالاستعانة بكبار الموظفين ونيابتهم عنهم، وهذه الحدود هي عدم جواز تكليف كبار الموظفين بتمثيل الحكومة في جلسات المجلس، أي إن المادة 119 لا تشترط (حضور) الوزراء كي تصح اجتماعات مجلس الأمة، بل هي تقصر حق (تمثيل) الوزارة في جلسات مجلس الأمة على رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء».

وشددت على «إن استمرار القول إن المادة 116 من الدستور تتطلب حضور الحكومة كشرط لصحة اجتماعات مجلس الأمة، وإن غيابها المتعمد أو المعذور، يرتب فقدان النصاب وعدم انعقاد اجتماعات المجلس يعني أن الحكومة، منفردة، تتحكم وتسيطر على عقد اجتماعات المجلس».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٧-١-٢٠٢١	٤	١٦٩٩٢

الأنباء
محطات دولية
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

القضاء البريطاني يرفض الإفراج بكفالة عن مؤسس «ويكيليكس»

عواصم ـ وكالات: أصدرت القاضية البريطانية فانيسا بارايتسر حكما امس، بعدم الإفراج بكفالة عن مؤسس موقع ويكيليكس، جوليان أسانج، حيث يواجه طلب تسليمه للولايات المتحدة أمام المحاكم.

وقالت بارايتسر إنها أدركت أن مؤسس موقع ويكيليكس يمكنه محاولة الفرار إذا تم الإفراج عنه بكفالة.

ويعني الحكم أن أسانج سوف يبقى في سجن بيلمارش جنوب شرق لندن، فيما تنتقل القضية الآن إلى المحكمة العليا في بريطانيا.

وأكد محامو الولايات المتحدة خلال جلسة امس في محكمة وستمنستر أنهم قدموا استئنافا ضد الحكم برفض تسليمه. وفي رد فعلها على الحكم، قالت شريكة حياة أسانج وأم طفليه، ستيلا موريس، إن الحكم يمثل «خيبة أمل».

وقالت خارج المحكمة: «جوليان يجب ألا يكون في سجن بيلمارش في المقام الأول، أحث وزارة العدل على إسقاط التهم، وأحث رئيس الولايات المتحدة على العفو عن جوليان».

ووصفت كريستين هرافنسون، رئيسة تحرير موقع ويكيليكس، الحكم بأنه «غير عادل وغير منصف»، وشككت في قرار إعادة أسانج إلى السجن.

وذكرت: «إنه أمر غير منطقي عندما تفكر في حكم (القاضية) قبل يومين بشأن الحالة الصحية لجوليان، والتي تسبب فيها بالطبع بشكل كبير أنه محتجز في سجن بيلمارش. إن إعادته إلى هناك لا معنى لها».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٧-١-٢٠٢١	٢٥	١٦٠٦٠

القبس

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأثنين الموافق ٢٠٢١/١/٢٥ - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٩/٤٢٨ بيوع/١

المرفوعة من: عواطف منصور طواري الطواري

ضـــــد: ١- عبدالله فالح محمد العويهان
٢- خالد فالح محمد العويهان
٣- سليمان فالح محمد العويهان
٤- محمد فالح محمد العويهان
٥- لولوه فالح محمد العويهان
٦- فوزيه فالح محمد العويهان
٧- امنه فالح محمد العويهان
٨- نوير فالح محمد العويهان
٩- عذاري فالح محمد العويهان
١٠- غزلان فالح محمد العويهان

أولاً: أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

- عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٥/٨٦٥٣ الكائن بمنطقة صباح السالم - قسيمة رقم ١٩ قطعه رقم ٩أ سابقاً وحالياً قطعة ٩ - من المخطط رقم م/ ٣٦٨٨١ ومساحته ٣٠٠,٢١٥ م٢ وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره ١٨٠٠٠٠ د.ك.
- العين موضوع النزاع عبارة عن بيت حكومي مكون من دورين من الخرسانة المسلحة بالإضافة إلى دور ثاني بسقف من الكيربي والتكسية من الخارج طابوق عادي بدون تكسيات ويوجد حوش صغير بواجهة العين ويطل على شارع واحد.
- الدور الأرضي مكون من ديوانية وصالة وعدد ٥ غرف و٣ حمامات.
- الدور الأول مكون من صالة وعدد ٢ مطبخ وعدد ٢ غرفة وحمام واحد
- الدور الثاني مكون من غرفتين وصالة وحمام
- تكييف العقار وحدات منفصلة.

ووفقا لشهادة الأوصاف فالعقار عبارة عن سكن خاص مكون من دور أرضي + أول + سطح وتوجد مخالفات عبارة عن التصاق في الدور الأول من الواجهة الأمامية ومواد خفيفه عبارة عن كيربي في الدور الأرضي.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيـــاً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالـثـــاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعـــاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بايداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خـامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بايداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بايداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سـادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعـاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقا للقانون وبطلب المباشرين لاجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامنـاً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

هام

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٧-١-٢٠٢١	٤	١٦٩٩٢

وفيـــات

الوفيات

- حجيه فهد فالح هدبا الرشيدي، أرملة/ محمد راشد مرزوق الراجحي، 66 عاماً، (شيعت)، تلفون: 51334422، 97663363
- خشعه ناصر هجاج العازمي، أرملة/ عثمان نصار بن لحيان العازمي، 75 عاماً، (شيعت)، تلفون: 55922332، 51009005
- نورة شويرب عسكر العجمي، أرملة/ محمد علي عسكر العجمي، 90 عاماً، (شيعت)، تلفون: 66223336
- محمد مناحي خاطر المطيري، 75 عاماً، (شيع)، تلفون: 66060058، 99999512
- سلوى سليمان عبدالهادي، زوجة/ عبدالرزاق عبدالكريم النصار، 76 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99730349، 99838444 50307881، 99703614
- فؤاد صالح غلوم حاجيه، 62 عاماً، (شيع)، تلفون: 99543244

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»